

ألا أن المغالطة القويحة أن كانت أن كتمت أن العنصر الذي تم التنازل له عن حيفا للقائد
بحرم الشيخ سوف تزداد شهوته لاعادة سيطرته على شرم الشيخ حتى لو استجبت
تواته منها!

هذا بالنسبة لمنطق « الانانية القطرية » التصير النظر . واما منطق « الواقعية الياثسة »
فأبره واضح . إذ لولا اليأس من القدرة على تطبيق المبدأ القائل ان « ما اخذ بالقوة لا
يستعاد الا بالقوة » لما مال احد الى القبول بالمبدأ القائل ان « ما اخذ بالقوة قد يستعاد
بالمقايسة » .

ولكن ، لو ان جزءا من الجهد ، الذي صرف طسوال السنوات الخمس الماضية على
الركض اللاهت وراء اتمام صفقة المقايضة — لو ان جزءا من ذلك الجهد صرف على
تعزيز القوة النضالية الذاتية في الامة العربية ، وفي كل قطر من اقطارها ، وعلى بناء
المؤسسات الفاعلة (لا التظاهرية) الكفيلة بتعبئة الجماهير وتعزيز استعدادها المعنوي
للممود والتضحية والفداء ، ولتحمل الاحتلال الى ان تكتمل القدرة على التحرير ، مهما
طال الزمن — لو ان ذلك حدث ، او لو انه جرى الشروع فيه ، لما كانت الواقعية
المسيطرة على الاذهان الرسمية هي واقعية اليأس ، بل لاصبحت واقعية الثقة المستندة
الى الوعي الكامل بطاقات هذه الامة وامكاناتها .

* * *

ان الذين حدا بهم هذان العاملان — الانانية القطرية ذات النظر القصير ، والواقعية
الياثسة — الى الموافقة على قرار مجلس الامن ، كان لا بد لهم من تبرير موافقتهم هذه
امام جماهيرهم والجماهير العربية عامة ، ولو بالتضليل !

وقد اتخذ التضليل الرسمي للجماهير العربية عدة اشكال ، اهمها ترويج الادعاءات
والحجج الآتي بيانها :

(١) الايحاء بان قرار مجلس الامن يقتصر فقط على دعوة اسرائيل للإنسحاب . وقد
اشرنا الى هذا الباطل في جزء سابق من هذا المقال .

(٢) القول بان القرار لا ينص على وجوب « اعتراف » الدول العربية باسرائيل ، وان
كلمة « اعتراف » ذات المدلول الواضح والدقيق في القانون الدولي وفي العرف
الدبلوماسي لم ترد في القرار اطلاقا ، لا في نصه الانكليزي ولا في نصه الافرنسي (وهما
النصان الرسميان للقرار) . وهذا القول صحيح من حيث الشكل ، لان عبارة
« الاعتراف » لم ترد في نص القرار ، ولكن ما ورد فيه بالنسبة لهذا الامر ، وما جعله
القرار شرطا ملازما لشرط الانسحاب وعنصرا مرافقا له ، هو اوسع واكثر شمولا من
مجرد الاعتراف الدبلوماسي بالمعنى المتعارف عليه . ففي الفقرة الثانية من الديباجة ،
اقتزن اعلان مبدا « عدم جواز حيازة الاراضي عن طريق الحرب » ببدا اقامة « سلام
عادل ودائم تستطيع فيه كل دولة في المنطقة ان تعيش بامان » . ونصت الفقرة التنفيذية
الاولى على مبدئين قالت ان تحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الاوسط « يجب ان
ينطوي على تطبيقهما كليهما » . وكان اول هذين المبدئين هو المتعلق بالانسحاب
الاسرائيلي . اما المبدأ الثاني فهذا نصه الكامل :

« انتهاء كل ادعاء بقيام حالة حرب ، وكل حالة حرب . واحترام السيادة ، والسلامة
الارضية ، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة ، والاطرار بها . وكذلك احترام
حق كل دولة في ان تعيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، وحقها بان تعيش في
مأمن من استعمال القوة او التهديد بذلك — والاطرار بهذه الحقوق » . فاذا كان القرار
لم ينص على وجوب اعتراف الدول العربية بالحكومة الاسرائيلية ، فانه قد نص على